

قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام لاستصلاح الاراضي
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام لاستصلاح الأراضي للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٥٦٥٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره خمسة عشر مليونا وسبعمائة وخمسون ألف جنية) وذلك وفقا لما يلي :

أولا - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٤٨٦٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره أربعة عشر مليونا وثمانمائة وستون ألف جنية) موزعة على البابين الآتيين :

الباب الأول - الأجور ٤٥٠٠٠٠٠ جنية .

الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٤٤١٠٠٠٠٠ جنية منه مبلغ ١٣٩٩٢٠٠٠٠ جنية فائض الحكومة .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٩٠٠٠٠٠ جنية (فقط) وقدره سبعمائة وتسعون ألف جنية (موزعا على البابين التاليين :

الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية مبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنية .

الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنية

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٤٨٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليونا وثمانمائة وستون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٧٩٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وتسعون ألف جنيه) موزعة كما يلي :

الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومي في غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكامت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة اعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعدموافقة وزارة المالية

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو

سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

(القيمة بالطنينيه)

الموازنة الجارية والرسائليه لطبقة القطاع العام لاستصلاح الأراضي
للسنة المالية ١٩٨٠/٨٩

ربط ١٩٨٩/٨٨	مشروع ١٩٩٠/٨٩	الإيرادات	ربط ١٩٨٩/٨٨	مشروع ١٩٩٠/٨٩	الاستخدامات
جيبه	جيبه		جيبه	جيبه	
١٢٦٠٤٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠	(١) إيرادات جارية : باب (٢) الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٣٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	(١) استخدامات جارية : باب (١) الأجور
١٢٦٠٤٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠	جملة (١) الإيرادات الجارية .. (ب) إيرادات وأسمالية :	١٢٣٠٤٠٠٠	١٤٤١٠٠٠٠	باب (٢) النفقات الجارية ..
٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	باب (٣) إيرادات وأسمالية متنوعة باب (٤) قروض وأسهيلاات اوتسمالية	١٢٦٠٤٠٠٠	١٤٨٦٠٠٠٠	جملة (١) الاستخدامات الجارية
٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	(ب) استخدامات وأسمالية :
٣٠٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	باب (٣) استخدامات استثمارية باب (٤) تحويلات وأسمالية
١٢٩٠٤٠٠٠	١٥٦٥٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات	٣٠٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠	جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية
			١٢٩٠٤٠٠٠	١٥٦٥٠٠٠٠	إجمالي الاستخدامات